هواء في شبك

(السر بالسردار)

والسردار كلمة فارسية تعني (المنصب الرفيع في الدولة)، ويروى في اصل هذا المثل: ان اثنين اختلفا في الرأي فقال احدهما: القوة في القيادة، وقال الثاني: بل القوة في الاتباع، واتفقا على اجراء تجربة على الحيوان، فأتيا بجيش من الثعالب وجعلا قائده اسدا، ويقابله جيش من الاسود وقائده ثعلب، وأغريا بينهما بالعداوة، فلما التقى الجيشان، وتواجه القائدان انهزم جيش الاسود بقيادة الثعلب الذي لم يتمالك موقفه حين أبصر الاسد هاجما عليه وهو يزأر بغضب باسطا احدى يديه للوثوب، في حين تنمر جيش الثعالب التي أبصرت قائدها يهتاج عزما وبأسا، فانتصرت انتصارا باهرا، وتشتت شمل الاسود، فقال الاول: ألم اقل لك ان السر بالسردار.

ونحن نتساءل كيف سنرى العالم لو ان اميركا وثبت على اسامة بن لادن وقتلته، من المؤكد سيكون العالم اكثر استقرارا وامنا، وكذلك بالنسبة لمقتل المجرمين ابو عمر البغدادي وابو ايوب المصري، حيث سيكون العراق بعدهما وبعد دولتهما اللااسلامية اكثر امنا وراحة ، ماعدا الايام الاول التي ستحاول فيها دولتهم اللااسلامية النيل من منجز القوات الامنية بعمليات ربما ستكون ثأرية، ولذا على القوات الامنية ان تديم زخم هذا العمل الكبير بذات القوة والقدرة، ومن الطبيعي ان الكثيرين عزوا هذا الامر واعلانه في هذا الوقت الى الدعاية التي يحاول السيد المالكي ان يثيرها حول نفسه والتي تصب في مصلحته ليتقلد رئاسة الوزراء مرة اخرى، وهذا التشكيك ليس في محله اذ ان صناديق الاقتراع اغلقت ومنذ فترة غير قصيرة وهذا الامر لايفيد السيد المالكي في شيء بقدر ما يعطي تباشير وضع امني مستقر في المرحلة المقبلة ويسلط الضوء على الجهد الاستخباري الجيد الذي تبذله القوات الامنية، والامن مع هذا من الاهمية بحيث يستطيع ان يقلب كثيرا من المعادلات، ويلغي ايضا الكثير من الحسابات.

ومع هذا فهناك سبب آخر يجعل الامر خاليا من الدعايات، على اعتبار ان التداعيات الامنية، والانتصارات التي تحرزها القوات العراقية خارج هذه المعادلة، لان كل شيء فيها يتعلق بأرواح الناس وامنهم وحريتهم، ومع ما اسلفنا، فلم يكن اي من هذين الاحمقين سردارا بمعنى هذه الكلمة، وانما كانا مع مجاميعهما الضالة خفافيش ألفت الظلام، وهم احفاد دراكولا، حيث يلجأون الى اوجارهم كالثعالب، وقد رأينا وجوههم البائسة اعداء الحضارة والتمدن والانسانية" ونحن نقول كما قال غيرنا: (تسمع بالمعيدي خير من ان تراه)، لقد رأينا مسخا مشوها، قد وضعت على وجوههم سيماء الاجرام والقتل والشذوذ، وهذه الضربة هي ضريبة جرائم هؤلاء القتلة واستهتارهم بحياة الاخرين.

على هذا الاساس واذا مااردنا سحق رأس الافعى، على القوات الامنية ان تتابع انتصاراتها بضربات اخرى وهذا عين الصواب حين تدهم القوات هؤلاء بأوجارهم وتقتلهم ، كي تحوز على ثقة الشعب واحترامه، وكلنا نعلم ان هؤلاء هم حثالات الشعوب طردتهم من ديارها ليقعوا على العراق نتيجة للوضع الامني وكذلك لوجود مبررلهم، ومن غير الممكن ان ندعهم يفعلون مايشاؤون، كي لاتعود مناظر الاشلاء المتناثرة مرة اخرى كمادة اعلامية دسمة، وحتى يكون الانسان مطمئنا على حياته وحياة احبائه، ومع وجود هؤلاء فالعراق وعلى امتداد اراضيه لايوفر ملاذا آمنا لهم وانما افتقاره للجهد الاستخباري في الفترات الماضية اعطى لهذين الجاهلين وامثالهما فرصة لضرب الشعب العراقي وارهابه، ولكن ومع فداحة الخسائر وحجم التضحيات، يجب ان نعطي وعدا بأنه تحد كبير وعلينا الثبات بوجهه، وعدم اعطاء هؤلاء فرصة ولاحرية لاختيار الامكنة والاوقات التي يستهدفون بها الشعب ، جهد استخباري متميز سبقه جهد لايقل عنه اهمية حين كشفت الاستخبارات مؤامرة ضرب المراقد المقدسة بالطائرات،انها ضربات موجعة ويجب ان تستغل لمنجز اكبر.

عبدالله السكوتي

بعد قرار إعادة فرز الأصوات يدويا

علاوي قد يواجه وضعاً حرجاً في بغداد

بغداد / المدى

بدأت احتمالات تغيير أعداد الكراسي البرلمانية تقلق الكتل العراقية المتنافسة في الانتخابات الأخيرة مع إعلان مفوضية الانتخابات ان الهيئة التمييزية قررت الاثنين ١٩-٤-٢٠١٠ اعادة فرز اصوات الناخبين يدويا في محافظة بغداد وذلك بعد تلقيها طعونا في الاقتراع التشريعي الذي جرى في السابع من مارس (آذار) الماضي، كما اعلنت مفوضية الانتخابات.

ويمثل العاصمة في البرلمان العراقي الذي يضم ٣٢٥ مقعدا، ٦٨ مقعدا وهو ما يجعل الفوز في بغداد بمثابة "جائزة كبرى".

وأكد مصدر في المفوضية العليا للانتخابات ان "الهيئة التمييزية استجابت لعدد من الطعون من قبل بعض الكيانات السياسية وقررت اعادة العد والفرز في بغداد فقط".

وكانت القائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي قد فازت بنسبة ضئيلة من عدد المقاعد البرلمانية بين القوائم المتنافسة الاخرى في الانتخابات العامة التي جرت الشهر الماضي.

وقال علاوي خلال مؤتمر صحفي عقده امس "نحن نحترم القضاء جدا، ونعتقد ان القضاء هو الفيصل وماأصدرته الهيئة القضائية محترم"، متسائلا"لماذا تم الاخذ بالطعون التي قدمتها بعض القوائم ولم يؤخذ بالطعون التي قدمتها العراقية؟".

وأوضح أن "العراقية لديها ادلة وأثباتات بأن تزويرا حصل في الانتخابات ببعض المحافظات ضد القائمة العراقية، والادلة قدمت الى الهيئة القضائية".

وأضاف علاوي "نحن لانعلم اين هي صناديق الاقتراع ومن المسوؤل عن حمايتها، وهل هي بأمان أم لا، فلا معلومات لدينا عنها منذ الانتخابات وحتى يومنا هذا".

وتجري المفاوضات لتشكيل ائتلاف حكومي في العراق منذ انتهاء الانتخابات التي لم تخرج بفائز حاسم.

من ناحيتها الهيئة التمييزية قررت الاثنين اعادة فرز اصوات الناخبين يدويا في محافظة بغداد على اثر طعون تقدمت بها كتلة رئيس الوزراء نوري المالكي وكتل اخرى في الاقتراع التشريعي الذي جرى في السابع من آذار الماضي.

وقالت رئيسة الدائرة الانتخابية في المفوضية حمدية الحسيني لوكالة فرانس برس: ان "الهيئة التمييزية قررت اعادة فرز اصوات الناخبين في محافظة بغداد".

وبدوره، اكد حسن السنيد القيادي في ائتلاف دولة القانون لفرانس برس ان "قرار الهيئة التمييزية جاء على اثر طعون تقدم بها ائتلاف دولة القانون".

واوضح "جرت الاثنين مرافعة استمرت اربع ساعات ناقشت فيها الهيئة الوثائق والمستندات التي تثبت ان الكثير من المحطات حصل بها (عمليات) تلاعب، منها تغيير توقيعات وشطب ومسح وتغيير بعض الارقام".

واضاف السنيد ان "شهودا اكدوا حصول حالات التزوير" في جلسات الاستماع، مشيرا الى ان الهيئة اقتنعت بصحة الادلة واخذت قرارا باعادة الفرز يدويا في جميع محطات بغداد، موضحا انه سعينا منذ البداية الى ذلك من اجل الشفافية وطمأنة النفوس وان لا تكون اشكالية على الانتخابات الديموقراطية".

وتوقع السنيد زيادة في المقاعد التي حصل عليها ائتلاف دولة القانون بعد اعادة الفرز، لكنه لم يحدد عددها.

من جهته توقع محمد السامرائي القيادي في ائتلاف وحدة العراق بزعامة وزير الداخلية جواد البولاني ، تغييرات كبيرة في نتائج الانتخابات في بغداد بعد أتمام عملية العد والفرز اليدوي التي أقرتها الهيئة القضائية في مفوضية الانتخابات يوم أمس.

وأكد السامرائي ان ائتلافه تقدم للهيئة بطعون كثيرة جدا تتعلق بأخطاء متعمدة وغير متعمدة شابت عملية الفرز السابقة، وهناك شكوك أعربت عنها الكثير من القوائم الانتخابية، ونحن سجلنا أيضا خروقات وسرقات أصوات لصالح قوائم أخرى، مشيرا إلى أن مراقبي الكيان أعطونا نتائج تختلف تماما عن المعلنة وبفوارق كبيرة .

وبين السامرائي إن الغاية الحقيقية من وراء إعادة الفرز اليدوي هو لتحقيق الاستقرار النفسي لدى الشارع العراقي وللوضع السياسي ايضا فكان يجب إيجاد منفذ جيد للتخلص من التجاذبات التي صاحبت عملية الفرز والنتائج.

وأضاف السامرائي: إن تأخير إعلان النتائج النهائية عشرة أيام أو اقل ونحصل على قناعة هو أفضل من التعجيل بإعلان نتائج عليها شكوك كثيرة واعتماد نتائج قد تكون سبباً في عدم الاستقرار لمدة أربع سنوات وبقاء نزيف الدم العراقي، وتابع القيادي" وإذا كانت الكتل المعترضة على إعادة الفرز مقتنعة إن الانتخابات نزيهة فلا يوجد خوف أو مانع من إعادة الفرز.

وبشأن شكوك وحدة العراق بسرقة أصواته لصالح جهات أخرى قال: إذا تغيرت النتائج لصالح جهة معينه يعني عودة الحق إلى صاحبه وهذه هي العدالة المنشودة، ونتوقع الحصول على مقعد أو أكثر بعد إعادة الفرز اليدوي وحتى التوافق ستزيد حصته، وربما ستحصل كتل على مقاعد لم تكن قد حصلت عليها في بغداد وكل شي متوقع خصوصا هنالك كتل لم تحصل على مقعد في بغداد لعدم وصولها إلى القاسم الانتخابي بفارق بسيط هذه الكتل قد تضاف لها أصوات توصلها إلى الحصول على مقعد ، لكن الأمر المهم انه بالنتيجة سنحصل على نوع من الاطمئنان إلى نتائج الانتخابات حتى لو بقيت النسب على حالها ولم تتغير.

فيما توقع القيادي في ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي ان تتغير نتائج الانتخابات النيابية بعد اتمام عملية العدوالفرز اليدوي لمحافظة بغداد، هذا وقد وافقت محكمة التمييزعلى اعادة عملية العد والفرز يدويا في محافظة بغداد، بعد ان تقدم ائتلاف دولة القانون بشكاوى وطعون حول نتائج الانتخابات، وقال الاسدي (للوكالة الاخبارية للانباء) الثلاثاء: "ان إعادة ائتلافه طلب إعادة العد والفرز في اكثر من ست محافظات لكن قرار المحكمة جاء لبغداد فقط، وان كتلته ترحب بهذا القرار، واشار الى ضمان حضور ممثلي الكيانات السياسية في مراقبة اعادة العد والفرز اليدوي.

من جانبه اعتبر عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب (المنتهية ولايته)، ان قرار إعادة فرز الأصوات الانتخابية هو إجراء قانوني ويقتصر على بغداد فقط دون بقية المحافظات.

وقال محسن السعدون القيادي في التحالف الكردستاني، لوكالة (آكانيوز) انه "وفق نظام الانتخابات وفي قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية هناك لجنة تمييزية تسمى اللجنة القضائية التمييزية تشكل عادة من قبل محكمة تميز العراق من قضاة غير متفرغين الى المفوضية في فترة تقديم الطعون".

واعتبر "قرارات هذه اللجنة هي قرارات قانونية وقضائية ينظرها قضاة محكمة التمييز وعلى كل الاطراف ان تلتزم بتلك القرارات".

واضاف السعدون "باعتباري عضوا في اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي (المنتهية ولايته) اعتبر ان قرار اعادة فرز الاصوات في محافظة بغداد اجراءً صحيحا، لان قرار اللجنة التمييزية ملزم للجميع".

وأوضح ان "العملية تتم بسرعة و استعجال وبحضور ممثل عن الامم المتحدة وممثلي الكيانات التي شاركت في الانتخابات في محافظة بغداد".. لافتا الى ان "تأخير اجراءات الفرز سوف يؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وحتى النفسي للشارع العراقي"..مبينا "نحن في نظام اتحادي ويتطلب الامر ان تكون اجراءاتنا سريعة سواء في نتائج الانتخابات او في دعوة مجلس النواب للاجتماع و تشكيل الحكومة".

وشدد السعدون على ان "عملية اعادة الفرز تفرض على المفوضية ان تحسم هذا الموضوع خلال مدة اسبوع وهو موضوع فني وقانوني ومن الممكن إجراؤه بفترة قياسية قليلة"..مشيرا الى انه "لن يكون هناك تأثير على النتائج العامة في الانتخابات لان اصوات محافظة واحدة لن يكون لها تأثير كبير على نتائج الانتخابات سواء من العدد الذي سيضاف الى اية كتلة او سيقلل من كتلة اخرى".

وحول امكانية اعادة الفرز اليدوي في محافظات اخرى، قال "من غير الممكن قانونيا ان يتم فتح صناديق اخرى لمحافظات اخرى، لان قرار اللجنة القضائية التمييزية يقول انه تم رد طعون المحافظات الاخرى، مضيفا ان القرار الوحيد هو قرار الفرز في محافظة بغداد لانه عندما يفتح باب المحافظات، رغم اننا نتحفظ على بعض الامور غير الصحيحة في بعض المحافظات، ولكن اذا اتجهنا هذا الاتجاه فان ذلك يعني انه سوف يكون

البرلمان الجديد يستقطب ٧١ نائبا من الشباب بينهم ٢٥ امرأة

بغداد / المدى

صورة مختلفة تلك التي خرج بها البرلمان الجديد وكشفت عنها الاحصائية التي أجرتها المفوضية العليا للانتخابات، حيث كشفت عن تلك الاختلافات في مزاج الناخب العراقي من مدينة إلى اخرى.

فالمفوضية اكدت في إحصائية خاصة كشفت محتواها امس الاول ان نسبة الشباب في البرلمان العراقي الذين تتراوح اعمارهم بين (٣٠-٤٠) سنة يمثلون نسبة ٢٢ ٪ من عدد النواب الكلي في البرلمان، على اعتبار ان قانون الانتخابات لايسمح بالترشيح الى البرلمان قبل سن الثلاثين.

وطبقا للإحصائية التي أعدتها المفوضية فقد وصل عدد النواب الشباب الى (٧١) نائبا من بين ٣٢٥ نائبا في البرلمان بينهم ٢٥ امرأة، وهذا الامر يكشف عن تغيير كبير في الخريطة النسوية داخل البرلمان حيث اعتاد العراقيون رؤية برلمانيات لا تقل أعمارهن عن ٥٠ عاما باستثناء بعض النساء الأربعينيات واللواتي يظهرن بين الحين والآخر على شاشات التلفاز.

يؤكد عضو مجلس المفوضين في المفوضية العليا للانتخابات إياد الكناني أن المتوسط العمري لأعمار الفائزين في عضوية البرلمان وصل الى (٥٣ سنة)، وان اعلى نسبة بين معدلات النواب الشباب في تمثيل المحافظات تركزت في محافظة دهوك، حيث كانت نسبة الشباب بين نوابها تمثل ٥٤ ٪، تلتها محافظة نينوى التي وصلت نسبة النواب الشباب بين ممثليها إلى ٤١ ٪، فيما جاءت محافظة كربلاء بالمرتبة الثالثة وكانت نسبة الشباب بين الفائزين كممثلين عن المحافظة ٣٠ ٪.

اما المشكلة الحقيقية في نسبة النواب الشباب فظهرت في محافظة النجف التي اختارت نوابها من المسنين على حساب الفئات العمرية الشابة، فكانت نسبة الشباب بين النواب في محافظة النجف صفر ٪، حيث ان جميع ممثلي المحافظة في البرلمان هم ممن تجاوزوا سن الأربعين بكثير، وهي المحافظة الوحيدة التي لا تملك نوابا من الشباب في البرلمان، تلتها محافظة واسط التي بلغت نسبة النواب الشباب فيها ٩ ٪، ثم محافظة ميسان التي اختارت ١١٪ من نوابها من الفئة العمرية الشابة واحتفظت بعدد كبير من الشيوخ.

واشار الكناني الذي اشرف بنفسه على اعداد الإحصائية المذكورة عن نسبة الشباب في البرلمان العراقي الجديد ان قانون الانتخابات في العراق يشترط ان يكون سن المرشح لا يقل عن ٣٠ عاما، وهو السن القانوني المسموح للافراد فيه بالترشيح الى البرلمان، مبينا ان هذا الشرط يعد مناسبا في بلد مثل العراق، في حين ان هناك بلدانا تسمح لمن بلغوا سن الـ(١٨عاما) بالترشيح الى عضوية البرلمان ومنها صربيا.

وقال ان البرلمان المقبل سيكون خليطا بين طموحات الشباب وتطلعاتهم وخططهم المستقبلية وبين خبرة الشيوخ في المجال السياسي ورؤيتهم المنبثقة عن السنوات التي قضوها في العمل السياسي.

ويبلغ عدد نواب البرلمان الجديد الذين فازوا في الانتخابات النيابية ٣٢٥ نائبا بينهم ٨٢ امرأة وهم يمثلون ١٨ محافظة عراقية بما فيها محافظات إقليم كردستان الثلاث، اربيل ودهوك والسليمانية.

تقرير أميركي يحذر من التلاعب بجدول الانسحاب من العراق

بغداد / وكالات

اكد تقرير للمركز الاميركي للابحاث من اجل تقدم اميركا ان اعادة انتشار القوات الاميركية في العراق مستمرة كما هو مخطط لها، بعد الانتخابات العراقية وفي ظل مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة، داعيا ادارة الرئيس باراك اوباما الى الالتزام بخطة الانسحاب، طالما ان تطورا استراتيجيا كغزو من دول مجاورة او انقلاب عسكري، لم يحدث.

واعتبرالخبير الاميركي براين كاتوليس في تقريره الصادر عن المركز امس الثلاثاء ان" مفاوضات تشكيل الحكومة ستستغرق بعض الوقت"، مذكرا بان الامرتطلب٥ اشهر بعد انتخابات كانون الاول ٢٠٠٥، وان السياسيين العراقيين قد يستغرقون الوقت نفسه خاصة و ن الصيف آت، وشهر رمضان سيحل في آب المقبل.

وكتب كاتوليس ان "بعض المحللين اعتبروا ان سحب القوات الاميركية في هذه المرحلة الحساسة، خطوة غير حكيمة"، ..مضيفا ان "الكثيرين ممن يطالبون ببقاء اطول للقوات الاميركية، كانت نظرتهم خاطئة تجاه العراق في السابق.

وذكر كاتوليس ان "من بين هؤلاء توم ريكس الذي غطى الحرب لصحيفة واشنطن بوست"، وكينيث بولاك من معهد بروكينغز الاميركي للابحاث"..، مبينا ان" مثل هذه التحليلات تتجاهل مسألتين اساسيتين، الاولى هي انه اذا كان ثمة متشدد في مسألة الجداول الزمنية للانسحاب، فهم العراقيون، حيث طالب قادة العراق بجدول زمني واضح خلال مفاوضاتهم مع ادارة جورج بوش السابقة، وان بعض اللاعبين البارزين في العراق يطالبون بنهاية ما يسمونه احتلالا.

اما المسألة الثانية، بحسب كاتوليس، هي ان العديد من المحللين يقدمون افتراضا خاطئا بالمغالاة في القول ان العديد من العراقيين يفتقرون الى النظرة الايجابية بشأن انسحاب القوات الاميركية"... مذكرا بأن "غالبية القوات الاميركية صارت خارج المدن، ما ادى الى وصول الخسائر في صفوفها الى ادنى مستوى لها على الاطلاق".

و ذكر كاتوليس بما اشارت اليه صحيفة يو اس ايه توداي الاميركية في العام الماضي، بان الجنود الاميركيين اصبح لديهم ما يكفي من الوقت لتلقي دروس في رقص السالسا وجلسات اليوغا.

واكد الخبير الاميركي انه "كان قد طالب بالجداول الزمنية للانسحاب من العراق في عام ٢٠٠٥، وانه بالرغم من التغييرات التي حصلت في العراق منذ ذلك الوقت، الا ان المسألة الاساسية التي ظلت قائمة هي ان العراقيين يريدون اعادة السيطرة على بلدهم، وعلى الولايات المتحدة الا تقف في طريقهم".

وخلص الى القول ان "من الحكمة لادارة اوباما التقدم الى الامام بجدول الانسحاب كما هو مقرر"، مضيفا انه "اذا قامت الحكومة العراقية المقبلة بطلب تعديل الجدول الزمني المحدد في الاتفاقية الامنية بين بغداد وواشنطن، فان على ادارة اوباما اخذ هذا الطلب على محمل الجد اذا جاء في اطار النظر في تحديات امنية شاملة قد تواجهها الولايات المتحدة عالميا"..

مؤكدا ان "عدم التقدم في موضوع الانسحاب المقرر، ليس له مبرر استراتيجي كاف بالنسبة الى الامن القومي الاميركي".. مضيفا انه "ليس من الحكمة البحث عن اعذار للبقاء فترة أطول في العراق اكثر مما يرغب به العراقيون".

صورة وخبر

عبد الصمد: نجحنا بإعادة ١١٤٨ عائلة من المسيحيين

اكد وزير الهجرة والمهجرين عبد الصمد رحمن سلطان نجاح الوزارة في تسهيل عودة ١١٤٨ عائلة نازحة من المسيحيين الى اماكن سكناهم ودعم توطين الراغبين منهم في محافظة دهوك على الرغم من الاغراءات التي قدمتها عدد من الدول لتشجيع هجرة المسيحيين من العراق،

عبد الصمد رحمن

لافتاً الى عزم الحكومة على ارساء دعائم الاستقرار في المناطق التي نزحوا منها وخصوصا محافظة نينوى ومنطقة الدورة جنوبي بغداد.

واوضح عبد الصمد خلال استقباله سفير العراق لدى حكومة الفاتيكان حبيب الصدر وفي بيان لمكتبه الاعلامي تلقت (المدى) نسخة منه: ان زيارته للكنائس في محافظة نينوى تمخضت عن الوقوف على اهم المشاكل التي يعاني منها المسيحيون للحد منها وتشجيعهم على البقاء في المحافظة وتحديهم للارهاب مضيفاً "ان الوزارة عملت على دعم المسيحيين في محافظة نينوى عن طريق توفير المستلزمات العينية لهم".

واعرب عن استعداد الوزارة لتوفير وسائل النقل والمنح الحكومية فضلا عن التعويضات المالية للمسيحيين الراغبين في العودة الى العراق.

الحساني: قرار الهيئة القضائية انتصار للديمقراطية

أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني ان قرار الهيئة القضائية انتصار للديمقراطية وتثبت استقلالية القضاء عن اي ضغوط سياسية.

عبدالهادي الحساني

وقال الحساني بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا): ان قرار الهيئة القضائية المنصف جاء نتيجة للطعون المعززة بالدلائل الواقعية التي قدمتها الكتل السياسية، معتبرا هذا القرار انصافا للشعب العراقي وانتصارا للعملية الديمقراطية في البلاد.

وشدد الحساني على قبول الهيئة القضائية بالطعون المقدمة دليل على ان اصوات الشعب لن تضيع، متمنيا على الجميع ان ينصفوا العملية الديمقراطية وان يثبتوا للعالم ان العراق انتقل نقلة نوعية لاحترام القانون والدستور من اجل ترسيخ للواقع العراقي الجديد.

وكانت كتل وشخصيات سياسية قد قدمت طعونا على النتائج النهائية للانتخابات ومطالبة بإعادة العد والفرز يدويا في بغداد وبعض المحافظات، وقررت الهيئة القضائية امس اعادة عمليات العد والفرز يدويا لجميع المحطات الانتخابية في بغداد.

داود: الطاولة المستديرة سترسم شكل الحكومة

قال القيادي والنائب المستقل عن الائتلاف الوطني العراقي قاسم داود: ان الطاولة المستديرة سترسم شكل الحكومة الجديدة، مشيرا الى ان رئيس الوزراء يجب ان يحظى بدعم جميع الكتل السيايسة.

واوضح داود بحسب الوكالة (الاخبارية للانباء) امس الثلاثاء: ان حصول ائتلاف دولة القانون على مقاعد اخرى من خلال اعادة العد والفرز لا يؤثر على خريطة التحالفات السياسية، معتقدا عدم حصول المالكي على مقاعد كثيرة، مؤكدا ان الطاول المستديرة ستضم جميع الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات البرلمانية.

يشار الى ان الحراك السياسي ما زال مستمراً بشأن تشكيل كتلة برلمانية كبيرة تنبثق عنها الحكومة المقبلة، هذا وقد جدد رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي السيد عمار الحكيم دعوته للكتل السياسية للجلوس على الطاولة المستديرة للبحث في تشكيل كتلة برلمانية كبيرة تخرج منها الحكومة المقبلة.

قاسم داود

ثامر: على الجميع قبول نتائج إعادة الفرز

أكد النائب عن الائتلاف الوطني العراقي عامر ثامر ان قرار اعادة العد والفرز اليدوي قرار قانوني وعلى الجميع ان يكونوا مع القانون وتطبيقه.

واضاف ثامر بحسب الوكالة أنباء الاعلام العراقي (واع) "اذا كانت هناك أدلة ثبوتية على وجود تلاعب في نتائج الانتخابات مثلما سمعنا من الجهات المعترضة فأن الفاصل في ذلك هو القضاء، مشيرا الى ان القرار بات قطعيا ومستندا الى أدلة وشواهد وعلى الجميع القبول بالنتائج التي ستصدر عنه.

وبشأن المشاكل التي قد يخلقها قرار اعادة العد والفرز اوضح النائب عن الوطني العراقي من حق الآخرين ان يعترضوا ولكن قد فات الاوان لانه لا توجد هناك عملية اعتراضات جديدة لأنها شكوى والشكوى يتم البت بها وبالتالي تكون ملزمة للجميع، مشيرا اذا ثبت انه فعلا كان هناك تزوير فلا بد من ارجاع الحق لأهله والقبول بالنتائج التي ستؤول اليها الحال بعد ان يعاد فرز الاصوات يدويا".

عامر ثامر

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art